### 5 نواب يطلبون استعجال مناقشة «تجنيس 4 آلاف في 2019»

# «شؤون ذوي الإعاقة»: مشروع حكومي لتعديل قانون المعاقين سيقدم إلى المجلس .. قريباً

ناقشت لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماعها أمس اقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بمجلس الأمة إن وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز ابلغ اللجنة أن هناك مشروع قانون لتعديل القانون الحالي للمعاقين سيقدم إلى مجلس الأمة.

وأضاف أن اللجنة طلبت من وزير الشؤون أن يقدم مشروع القانون الحكومي قبل الانتهاء من التعديلات الحالية لأن القانون مدرج على جدول الأعمال.

وأشار الحجرف أن الهدف من اجتماع اللجنة هو الوصول إلى توافق كامل على القانون حتى لاتعترض عليه الحكومة ويعاد إلى اللجنة مرة أخرى.

وأضاف أن هناك تعديلين من ضمن 11 تعديلاً عليهما خلاف وإن هذا الاجتماع التنسيقي جاء رغبة من اللجنة في أن تكون التعديلات غير منقوصة.

وبين الحجرف أنه لم يتم التوصل إلى حل خلال الاجتماع حول التعديل الخاص بالمادة 25 التي تتناول المكلفين بالرعاية في حالات الإعاقات الشديدة.

جانب من اجتماع لجنة شؤون ذوي الإعاقة

**اقتراح نيابي بشأن تعديل «قانون الشركات» بصفة مستعجلة**

وأضاف أن هيئة ذوي الإعاقة ترى انه في حالات الاعاقات الشديدة هناك المكلف بالرعاية والمرأة التي ترعى معاقا، مؤكداً عدم الحاجة إلى ان يكون هناك اثنان مكلفان بالرعاية بسبب الكلفة المادية الكبيرة.

ولفت إلى أن وزارة الصحة لديها تحفظ على التأمين الصحي رغم وجود موافقة سابقة من الوزير السابق ومثبتة في تقرير اللجنة.

يذكر أن اجتماع أمس للجنة تم بحضور وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز وممثلين عن وزارة الصحة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

من جهة أخرى تقدم خمسة نواب أمس بطلب استعجال مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية بشأن تجنيس ما لا يزيد عن 4 آلاف شخص من المقيمين بصورة غير قانونية في عام 2019.

وقدم الطلب كل من النواب: ناصر الدوسري، صالح عاشور، ماجد المطيري، ثامر السويط ومحمد هايف.

على صعيد متفصل تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة باقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، طالبين إعطاءه صفة الاستعجال.

ومقدمو الاقتراح هم النواب أحمد الفضل وصلاح خورشيد وخالد الشطي ويوسف الفضالة وخليل أبل.

### ضمن سلسلة «مآثر صباح الخير»

## «شهر رمضان في كلمات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت» إصدار جديد للدكتور عصام الفليج

أصدر الكاتب الصحافي د. عصام عبداللطيف الفليج كتابه الجديد " شهر رمضان في كلمات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح"، ضمن سلسلة مآثر صباح الخير الذي وثق فيه جانباً مهماً من خطابات سموه في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك كل عام.

وجاء في مقدمة الكتاب : " تعد كلمات سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ذات مستوى راق من المحتوى والبلاغة، وتتصف بالشمولية والاتزان، والحصافة والفكر المعتدل، والخبرة القيادية الواسعة، والقدرة العالية على ضبط المعاني وإيصال الرسائل بكل سهولة ويسر، ودون تكلف، لذا فإنك تجد الكل يتقبلها ويستشهد بها.. وتتميز كلمات سموه في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك كل عام بقضايا مشتركة؛ محلية ودولية، تستشعر فيها بركة هذا الشهر الكريم، وعبق الأيام الأخيرة منه، وتحتوي خلاصة فكرية وثقافية راقية، وفيها من المعاني والقيم الشيء الكثير.. ولست مبالغا إن قلت أن مختلف فئات المجتمع ينتظرون هذه الكلمة السنوية ، على المستوى المحلي والدولي؛ من السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين والاجتماعيين والمفكرين والمثقفين والمحللين لتعدد الرسائل والتوجيهات العامة والخاصة".

عصام عبداللطيف

وعن الهدف من إصدار هذا الكتاب يقول المؤلف : " وحفاظا على هذا التاريخ القيمي والفكري الرائع، حرصت على توثيق تلك الكلمات الكريمة في هذا الكتاب؛ منذ تولي سموه مقاليد الحكم عام 2006م وحتى الآن؛ لنعم الفائدة، ولتكون وثيقة تاريخية وإنسانية راقية، يستفاد منها في المحافل والمنتديات والمكتبات المختلفة ولم أرغب بأن يكون هذا الكتاب فقط أرشيفا وتاقيا لكلمات سمو الأمير، وإنما استخراج ما أشرت إليه من قيم ومبادئ ورسائل وتوجيهات لتقدير حقيقة وقوة تلك الكلمات".

وأضاف : " ويعد هذا الكتاب الإصدار الخامس ضمن سلسلة "مآثر صباح الخير" التي حوت كلمات سموه في مختلف المجالات، وأسأل الله عز وجل أن يوفق سموه لكل خير، ويسدد خطاه، ويبارك في أبرز ملامح كلمات سمو الأمير في رمضان شملت كلمات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الرمضانية العديد من الرسائل والقضايا المحلية والإقليمية والدولية" .

### كشف عن نيته الترشح للانتخابات التشريعية المقبلة

# الدبوس: الأداء الحكومي والبرلماني لا يرقى إلى أدنى متطلبات المرحلتين الحالية والقادمة

قال عضو مجلس الامة الاسبق عصام سلمان الدبوس إن الأداء الحكومي والبرلماني معاً ما زال مستمراً في طريقة عمله من خلال ردات الفعل المتأخرة والالتفاف على الملفات الضرورية والحيوية العالقة على المستوى الداخلي وتضييع الوقت في سجالات فارغة واختلاق إشكالات وعوائق غير مبررة بهدف إيهام المواطن الكويتي بالعمل والإنجاز، مؤكداً بأن المواطن الكويتي لديه كامل الوعي والمعرفة واليقين باستحالة تغير أو تغيير العقليات السائدة حاليا وأن الاداء سيبقى كما هو أو انه سيتراجع بشكل أكبر لأن الأحداث والتطورات السريعة كشفت وأكدت ليس سوء الأداء فقط بل انعدامه.

وأضاف الدبوس بانه يستعد بكل جدية وموضوعية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة والتي رأى أنها وشيكة وقريبة ومؤكدة في ظل التطورات المحلية ولكنها مرجأة بحكم التصعيد والتطورات الإقليمية والعالمية مؤكدا أن حسم التصعيد الإقليمي سيتبعه مباشرة الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة بعقلية جديدة وآليات تنفيذ منطقية وقابلة للتنفيذ.

سلمان الدبوس

كما بين الدبوس بأن السلطات كلها وخاصة التنفيذية والتشريعية مطالبة في المرحلة الحالية والمقبلة بتغيير خطابها وطريق عملها بشكل كامل يتسجم مع متطلبات المرحلة على المستوى الداخلي مثل عملية التنمية والتطوير ورؤية الكويت الجديدة 2035 وتحسين الوضع المعيشي والخدمات والتعامل بإيجابية وحسم مع الملفات العالقة مثل قضية غير محددي الجنسية وحقوق المرأة والإسكان وغيرها من الملفات المعروفة والتي تقف عائقاً في وجه التنمية والتطوير، وعلى المستوى الخارجي للتعامل مع التطورات الإقليمية السريعة فيما يخص التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ومبيناً في الوقت نفسه بانه لا يوجد أي دلائل حقيقية وواقعية على نشوب حرب بين الطرفين!!!

وختم الدبوس مشدداً على أن الشعب الكويتي يستحق سلطات تنفيذية وتشريعية أفضل بكثير من السلطتين القائمتين وما قبلهما لانه صبر كثيرا ووقف مع دولته ووطنه في كل الأزمات وكانت المواطنة الكويتية والمواطن الكويتي أمثلة يضرب بهما المثل بالانتماء والتضحية والوعي السياسي والاجتماعي بشكل ادهش العالم باسره!!!

## نشرات

### نواب ووزراء

جاء ذلك في تصريح للغانم ، تعليقا على الكلمة التي القاها صاحب السمو أمير البلاد مساء أمس الأول ، بمناسبة العشر الاواخر من شهر رمضان المبارك.

وقال الغانم إن سموه جدد التاكيد على أن أول العناصر المفصلية للتعامل مع الوضع الإقليمي «الملتهب والمتصاعد» ، يكمن في صيانة الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية ، والتي أكد سموه بأنه لن يسمح أبدا بالمساس بها.

أضاف : «كان سموه واضحا ودقيقا في قراءته للمشهد العام فحدد بوضوح أدوات وشروط التعامل معها ، بدءا من صيانة الوحدة الوطنية ، مرورا بالتاكيد على الشرط الديمقراطي والدستوري والتشديد على أهمية التعاون بين السلطتين انتهاء بالتركيز على دور الإعلام الوطني ومسؤوليته الوطنية ، والتحذير من انحراف وسائل التواصل الاجتماعي وتحوله إلى معول هدم وأداة تخريب».

ودعا إلى ضرورة الالتزام بتوجيهات سمو الأمير ك«خارطة طريق ترسم أولويات العمل الوطني بشكل واضح ، بما يحقق تعزيز دور الكويت إقليميا ودوليا».

من جهته ثمن رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري ، كلمة صاحب السمو أمير البلاد ، وقال : إن سموه وضع يده على أهم القضايا ، وأبرزها وبالأخص التداعيات «الخطيرة» الحاصلة في المنطقة ، منوها بدعوة سموه لاتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر وحسن الاستعداد ، وفي مقدمتها التمسك بوحدتنا الوطنية التي هي السور الواقي بعد الله عز وجل.

أضاف أنه ليس بغريب على سموه أن يحيط شعبه ومواطنيه ومن يعيش على أرض الكويت الحبيبة ، بكل ما هو هام ومفيد ، مؤكدا أن سموه هو السياج الحامي لدستورنا في ظل الديمقراطية التي ننعم بها ودولة المؤسسات من بين سائر دول المنطقة.

وذكر أن «سمو الأمير لم يترك في خطابه السامي ، أي قضية جوهرية إلا وأشار إليها وسلط الضوء عليها».

وأكد الكندري أن «خطاب سموه جاء شاملا كاملا مانعا مستوفيا كافة مقتضياته وأهدافه التي لم يبق علينا إلا التمسك بها والعمل بأهداب معانيها السامية».

بدوره ثمن وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي ، مضامين كلمة صاحب السمو أمير البلاد ، مؤكدا أن كلمة سمو الأمير تعد «خارطة طريق» تحمل بين طياتها الحكمة والحنكة وبعد النظر ، والخبرات الكبيرة والواسعة التي يتمتع بها سموه ، في التعامل مع الملفات والقضايا الداخلية والخارجية.

وقال العازمي أن كلمة سموه تعد منهجا للسلطتين التنفيذية والتشريعية وجميع أبناء الشعب الكويتي ، وعلى الجميع تكاتف الجهود وتحمل المسؤولية ، وتنفيذ ما ورد في كلمة أميرنا المفدى ، لاسيما في ظل الظروف الراهنة والتحديات المحيطة بوطننا الغالي.

وذكر أن الكلمة حملت توجيهات ونصائح قائد مخضرم له مكانته عربيا وخليجيا وعالميا ن يحمل بين جنباته هموم الوطن والمواطن ويسعى دوما للحفاظ على وحدتنا الوطنية وتحصينها من المخاطر.

أضاف «كلمات سمو الأمير وسام على صدورنا وتحملنا جميعا مسؤولية بذل الغالي والنفيس».

في السياق ذاته قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان ، إن كلمة سمو أمير البلاد أضاءت الطريق أمام الخطوات التي يجب اتباعها لصيانة الحاضر والمستقبل ، ورسخت سلسلة مواقف سمو الأمير ومبادراته ، التي ثبتت مكانة الكويت العظيمة في قلب العالم ، وتوجت سموه قائدا للعمل الإنساني.

كما أشاد عدد كبير من النواب بمضامين كلمة سمو أمير البلاد في العشر الأواخر من رمضان، مؤكدين أنها جاءت شاملة ومتضمنة معاني سامية ، وحددت أولويات العمل الوطني والإقليمي.

وأجمع النواب على أهمية القضايا التي تناولتها الكلمة السامية ، حيث دعت إلى تعزيز الوحدة الوطنية ، ودعم التلاحم الخليجي ، والتركيز على دور الشباب في بناء الوطن ، والتحذير من انزلاق وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ، إلى ما يضر بنسيجنا المجتمعي ووحدتنا الوطنية .

### سيلفرمان

في هذا السياق أكد السفير سيلفرمان أن الولايات المتحدة الامريكية تدعم وحدة دول مجلس التعاون الخليجي ، باعتباره احد اهم مقومات الامن والاستقرار في المنطقة واستعادة دوره في دعم الجهود الدولية الرامية الى ارساء الامن والسلام العالميين.

وشدد على المكانة المهمة والمتميزة لدولة الكويت في الادارة الامريكية لدورها في مساعدة الجهود الدولية الرامية الى ارساء الامن والاستقرار في المنطقة ، مشيرا الى العلاقات الاستراتيجية والتاريخية للبلدين الصديقين في مجالات عدة.

واشار إلى ان الولايات المتحدة والكويت مستمرتان في تعزيز البيئة الاستثمارية والتجارية بين البلدين ، بما يصب في مصلحتهما وتقوية العلاقات الثنائية.

واوضح ان لدى الولايات المتحدة «نظرة بعيدة المدى للمنطقة وهي حريصة على امنها واستقرارها ، ولديها ايضا واجبات والتزامات تجاه المنطقة ودولها في جميع المجالات وهي تعمل على الوفاء بها والمحافظة عليها».

وتطرق السفير الامريكي خلال الحوار المفتوح الى عدد من القضايا في المنطقة ، منها ملف الارهاب والملف الايراني وقضية الشرق الاوسط.

### استجواب الملا

بالاستجواب.

وأكد ان الاستجواب ممارسة ديمقراطية يقوم بها المستجوبون بعرض محاورهم ، مضيفا انه يعد ايضا فرصة للوزير لتفنيد محاور الاستجواب ، وشرح الإصلاحات في الجهات التابعة له.

وكان النائبان الدكتور بدر الملا ورياض العدساني ، قد تقدما إلى رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري أمس ، بطلب استجواب موجه إلى وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ، مكون من خمسة محاور.

ويتعلق المحور الأول من طلب الاستجواب المقدم من النائبين الملا والعدساني ، وفق مقدميه ب «تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية».

أما المحور الثاني فقد خصصه مقدما الطلب للاستثمارات وأبرز المعوقات ، فيما يعنى المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب ب «الإضرار بالمتقاعدين والمؤمن لهم».

ويتناول المحور الرابع من الاستجواب «انتهاج سياسة غير حصيفة في إدارة أصول الهيئة العامة للاستثمار» ، فيما تطرق المحور الخامس ل «امتناع الوزير عن الإجابة على الأسئلة البرلمانية» وفق ما تقدم به النائبان.

وفي هذا الشان نصت المادة (100) من الدستور الكويتي ، على أن «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

وكان وزير المالية أكد الاسبوع الماضي ان الاستجواب حق أصيل كفله الدستور للنائب يقدمه «متى رأى ذلك» ، مبينا أن «التعامل الحكومي مع مجمل القضايا سيكون وفق الأطر الدستورية ، ولا يوجد لدينا شيء نخشاه».

### وزير المالية

الدستور الذي أقسمنا على احترامه».

وقال الحجرف «لعل الاستجواب المقدم يشكل فرصة مناسبة ، لكي نوضح للشعب الكويتي الكريم الجهود التي قمنا بها مع المسؤولين في الجهات التي يشرف عليها وزير المالية ، في معالجة كثير من الملفات التي تضمنتها صحيفة الاستجواب مؤكدين بأن المصلحة العامة والحفاظ على المال العام هو هدفنا الذي لم ولن نحيد عنه برا بقسمنا».

أضاف : «نؤكد تعاوننا التام في جميع الملفات مع أعضاء مجلس الأمة وهذا أساس دستوري أقسمنا عليه ، خصوصا ان المادة 50 تنص على التعاون بين السلطات، لاسيما أن المصلحة العامة تجمعنا فأيدينا ممدودة للتعاون بحكم مسؤوليتنا والجهات التي نشرف عليها بما يحقق الصالح العام».

### إضراب شامل

توقف العمل في مطار الخرطوم الدولي بسبب الإضراب.

ويشارك في الإضراب موظفون وأصحاب أعمال في القطاعين العام والخاص. وأعلن موظفون في مطار الخرطوم، والبنك المركزي، وشركة الكهرباء، والنيابة العامة، أنهم سيتوقفون عن العمل لمدة 48 ساعة.

ونقلت وكالة فرانس برس عن صديق فاروق، أحد قادة تحالف قوى الحرية والتغيير، قوله: «وصلتنا استجابة عالية جدا لدعوتنا، تفوق توقعاتنا. ووصلتنا استجابات من قطاعات لم نكن نتوقع مشاركتها».وأضاف «يريد الإضراب، الذي يستمر مدة يومين، إرسال رسالة واضحة للعالم بأن الشعب السوداني يريد تغييرا حقيقيا ولن يقبل بأن تظل السلطة في يد العسكريين».

ونقلت الوكالة عن «طبيبة أسنان تدعى هزار مصطفى، شاركت في مسيرة في وسط الخرطوم من أجل حشد التأييد للمشاركة في «الإضراب العام» و«العصيان المدني»، قولها «نحن هنا لنقول إنّ الحكومة المدنية هي الحل الوحيد للردّ على مطالب الشعب».

أضافت: «نعتبر المجلس العسكري جزءا من النظام السابق. لا نرى أنّه سيعطينا أيّ حقّ أو أنّه سيقودنا نحو دولة عادلة».

ويأتي تنفيذ الإضراب رغم إعلان الاتحاد العام لنقابات العمال، وحزب الأمة، عن عدم مشاركتهما فيه.

وقال الحزب في بيان الأحد إنّ «الإضراب العام سلاح علينا استخدامه باتفاق الجميع، وعلينا تجنّب الإجراءات التي ليس عليها اتفاق».

وألقى زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، الذي ظل يعارض النظام السابق لعقود، بثقله خلف الاحتجاجات بعد اندلاعها في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وكان المهدي يترأس حكومة منتخبة أطاح بها البشير في عام 1989 بمساندة الإسلاميين.

لكن حزب المؤتمر، برئاسة عمر الدقير، المنضوي في تحالف قوى الحرية والتغيير، أعلن أنه سيشارك في الإضراب للتنديد بـ«تعنّت» المجلس العسكري.

وكان المجلس العسكري قد حذر بفصل كل من يشارك في الإضراب من عمله الحكومي.

تعثرت المحادثات بين تحالف «إعلان قوى الحرية والتغيير» الذي يمثل المحتجّين، وضبّاط الجيش الذين تولوا السلطة عقب الإطاحة بعمر البشير، بعد اختلافهما حول توزيع المناصب بين العسكريين والمدنيين، وحول من يرأس مجلس السيادة الذي سيتولى حكم البلاد في المرحلة الانتقالية.

وأقدم العسكريون، تحت ضغط الشارع، على إجراء مفاوضات مع ممثلين عن المتظاهرين اجتمعوا ضمن تحالف قوى الحرية والتغيير. وحققت المفاوضات اتفاقا على تشكيل مجالس مختلطة لفترة انتقالية مدّتها ثلاث سنوات، لكنّها اصطدمت بإصرار العسكر على ترؤس مجلس السيادة ورفض التحالف ذلك.

وإزاء ذلك، قرّر قادة الاحتجاج اللجوء إلى الإضراب العام.

وقبل بدء الإضراب، زار رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان الأحد الإمارات العربية المتحدة غداة زيارته مصر.

وقام نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو في 24 مايو بزيارة إلى السعودية ، التقى خلالها ولي العهد محمد بن سلمان.

كما التقى ممثلون عن المتظاهرين سفراء بريطانيا، والسعودية في الخرطوم، وطالبوا بدعم لإرساء حكم انتقالي مدني في السودان.